بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود "
البند 86 من جدول الأعمال
نيويورك، 20 أكتوبر 2022

-----0-----

السيد الرئيس،

يشيد وفد بلادي بالعمل الهام الذي قامت به لجنة القانون الدولي في إطار ولايتها المتعلقة بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي والمتمثل في تقديم مشروع مواد بموجب القرار 124/63 للدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة تخص قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

السيد الرئيس،

يكتسي موضوع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود أهمية كبرى بالنسبة للجزائر التي تقع أغلب مناطقها ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتصف بالمناخ الصحراوي وندرة الأمطار كما أصبحت تشهد نقصا متزايدا في الموارد المائية نتيجة الجفاف والتصحر وعدم وفرة الأمطار والتغيرات المناخية وزيادة الطلب على هذا المورد الحيوي في كثير من الأنشطة الصناعية والفلاحية. أمام هذا الوضع أصبحت المياه الجوفية أهم مورد مائي للجزائر يندرج ضمن الاملاك العمومية الوطنية والتي تتمتع بحماية قانونية خاصة من الاستغلال المفرط والتلوث.

ومن هذا المنطلق، تؤيد الجزائر المقاربة التي تقدمت بها لجنة القانون الدولي من أجل وضع قواعد عامة قابلة للتطبيق على هذه المسالة التي لها أهمية كبرى في العلاقات بين الدول، بحيث يعتبر مشروع هذه المواد أول صياغة قانونية شاملة تتعلق بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود والذي يحدد مجموعة من المبادئ والمعايير التي تستند على قرار الجمعية العامة 1803

المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتؤكد من جديد على المبادئ والتوصيات التي اعتمدها إعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الواحد والعشرون.

ونظرا لتزايد الطلب على المياه العذبة على جميع الأصعدة وتفاقم تدهور النظم البيئية التي أصبحت تعرض أكثر فأكثر طبقات المياه الجوفية للتلوث، فإنه بات من الملح أن يتم ضمان حماية موارد المياه الجوفية وحفظها على الصعيد العالمي في سياق تعزيز التنمية المستدامة للموارد المائية الحيوية والانتفاع بها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، فإن مشروع المواد سوف يساعد لامحالة على إضفاء المزيد من التناغم والانسجام بشأن مسألة استخدام المياه الجوفية العابرة للحدود بتشجيعه للدول على اتخاذ ترتيبات وطنية، ثنائية أو إقليمية مناسبة لإدارة مستدامة لطبقات مياهها الجوفية العابرة للحدود. كما يضع آليات لتعزيز التعاون الدولي من أجل تفعيل إدارة مسؤولة لطبقات المياه الجوفية من قبل الدول من أجل ضمان حسن الجوار وتفادي النزاعات والحفاظ على الموارد الحيوية للمياه الصالحة للشرب.

وهنا نلح على أن المشروع يقر في مادته الثالثة بسيادة دول طبقة المياه الجوفية على ذلك الجزء من طبقة المياه الجوفية العابرة للحدود الذي يقع داخل إقليمها وفقا للقانون الدولي، وهذا ما يؤكد بشكل جلي بأن المياه الجوفية والموارد التي تحتويها هي ملك للدول وحدها، وذلك دون الإخلال بالالتزام بالتعاون من أجل استخدامها والحفاظ عليها بشكل مستدام.

انطلاقا من ضرورة تحقيق العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية وحق الدول المحيطة بالمياه الجوفية العابرة للحدود ممارسة سيادتها على الاجزاء المختلفة من المياه الجوفية طبقا لقواعد القانون الدولي وعملا بمشاريع المواد فإنه يتعين على هذه الدول مسؤولية الالتزام العام بالتعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والتنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة وحسن النية من أجل إدارة هذه الموارد والانتفاع بها بشكل منصف ومعقول والالتزام بعدم التسبب بأي ضرر لدول طبقة المياه الجوفية الأخرى ومنع التلوث والحد من آثاره في حالة وقوعه ومكافحته مع ضرورة مراعاة مبدأ الحيطة عند تطبيق هذه المبادئ في حالة عدم التيقن بهدف

الحفاظ على الموارد المائية الجوفية العابرة للحدود وحمايتها على نحو مستدام. ومنع أي مشاريع يمكن أن تضر بهذه الموارد والالتزام بتقديم البيانات والمعلومات بشأن تقييم الأثر البيئي لهذه المشاريع.

كما نثمن ما تضمنه مشروع المواد في المادة 16 بشأن تعزيز التعاون العلمي والتقني الدولي مع الدول النامية من أجل حماية وإدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، لاسيما من خلال تعزيز بناء قدرات تلك الدول وتزويدها بالمعدات اللازمة وتعزيز قدرتها على تصنيع هذه المعدات وتيسير مشاركتها في البرامج الدولية ذات الصلة.

ختاماً السيد الرئيس،

نؤكد لكم دعمنا لمواصلة النقاش البناء بشأن هذه المسألة الهامة في إطار اللجنة السادسة والتي نرجو من خلالها أن تتوصل الجمعية العامة إلى اعتماد هذه المواد بتوافق في الآراء في شكل إعلان مبادئ توجيهية حول قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، حتى تتمكن الدول من الاسترشاد بها في كل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الإقليمية والدولية الخاصة بإدارة المياه الجوفية العابرة للحدود.